فالمزارع الاسرائيلي لا يخسر فالدولة تؤمن له كل شيء ، البذار والماء للري وتعطيه المساعدات المالية حتى يحافظ على الارض الذي يعمل بها ويرتبط بها ارتباطا وثيقا لا يفصله عنها الا الموت فالارض له كل شيء ، حاضره ومستقبله .. واكثر من ذلك لا يعمل بالارض الا العامل اليهودي ولا تورث الا ليهودي . ولقد ورد في عقود ايجار الصندوق القومي اليهودي او « كيرن كايميت لاسرائيل ليمتد » ما يشير الى ذلك « ... ينبغي ان لا يستلم الارض أحد من غير اليهود ، فاذا توفي المستأجر اليهودي ولم يكن وريثه يهوديا فيحق للصندوق ان يسترد الارض بشرط ان يعطى الوارث مهلة ثلاثة اشهر قبل الاسترداد ، ويشترط على الوارث خلال هذه المدة ان ينقل حقوقه الى يهودي ، والا فيسترد الصندوق الارض دون ان يكون للوارث حق الاعتراض »*. اذن فعلينا نحن العرب جميعا وعلى الدول العربية الغنية بصورة خاصة ان تضع مخططا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي المحتلة هادفة بذلك الى رفع معنويات الفلسطينيين العرب هناك ، ومقدمة جميع وسائل الانتاج ورؤوس الاموال العربية لتحسين الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، بانشاء المشاريع الصناعية والتجارية ، تخلق فرص العمل انجيدة امام اليد العاملة الفلسطينية وذلك بأجور تؤمن للعامل العربي حياة كريمة تزيده ارتباطا بوطنه بأرضه وقريته . اما المزارع فبهذه المساعدة المادية التي تعوض خسارته ان حدثت ، تخلق عنده الامل بأرضه وبوطنه فلن يكون مضطرا لاهمال أرضه او بيعها . الصعوبة في ذلك ، ان المساعدات التي يمكن ان تقدمها الدول العربية للاراضي المحتلة والمشاريع التي يمكن انشاؤها قد تذهب الى فائدة وصالح الاقتصاد الاسرائيلي وخاصة ان اسرائيل تسيطر عسكريا على المنطقة وتستخدمها كوسيلة لتحقيق مطامعها الاقتصادية . السبيل الوحيد هو الاشراف الدولي على استفادة العرب الفلسطينيين من المساعدة المادية وتأمين الحرية الاقتصادية لاصحاب الاعمال الفلسطينيين ، في انتاجهم، في تصديرهم واستيرادهم . طبعا ان مثل هذا الحل هو موقت والغاية منه اعطاء الامل للفلسطينيين العرب متابعة النضال والتمسك بالارض والوطن ، اما الحل الوحيد فهو اعداد واستخدام الطاقات العربية المادية والبشرية من أجل معركة التحرير ، معركة العودة ، معركة الكرامة العربية .

---

* **الاقتصاد الاسرائيلي** ، الدكتور يوسف عبدالله صايغ ، ص ٣٤ .